د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الدهش التويجري.
المستشار التعليمي في مكتب سمو النائب لتعليم البنات.
دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط

مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم: هل يكون آخر الفرص ؟!

تتابعت في السنوات الأخيرة مبادرات تطوير التعليم، سواء حملت اسم التطوير الشامل للتعليم، أو الشامل للمناهج، أو غيرهما من المسميات، ولم يقتصر تتابع «مشروعات تطوير التعليم» على المملكة العربية السعودية؛ فقد سمعنا عن مبادرات تطوير التعليم في الأردن ومصر وفلسطين والهند وغيرها، وإن كانت مبادرة الملك عبد الله مختلفة تماما من حيث المنطلقات، فمن الواضح أنها مبادرة محلية صرفة، دعت إليها القناعة المحلية، والحاجة للمنافسة العالمية، بخلاف بعض المبادرات – على الأقل – والتي نتجت عن منتديات اقتصادية عالمية، ولا تزال تعتمد في دعمها على جهات دولية رسمية وأهلية.

وما من شك أن محاور المبادرات التعليمية سوف تكون متشابهة إن لم تكن متماثلة، فالميدان التعليمي والتربوي متقارب، وكل المؤسسات التعليمية تقوم على مجموعة من العناصر لا تخرج عن عناصر المنهج مهما اختلفت تسمياتها، فهذه تركز على تطوير المنهج، وتعني به كمقرر، وقد تعني بتطويره مجرد تحويله إلى وسائط إلكترونية، وتلك تضيف إليه تطوير المعلم، والأخرى توجه عناية بالبيئة التعليمية، والرابعة (كالمبادرة السعودية) تزيد عنصراً قلما اهتم به الآخرون كمحور من محاور التطوير، ألا وهو النشاط اللاصفي.

ويتميز مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم، والذي صدر عن مجلس الوزراء في أواخر العام الهجري 1427هـ عن مشروعات التطوير (المحلية) السابقة بتمتعه بموازنة مستقلة، واستقلاليته عن وزارة التربية والتعليم، وارتباطه بخادم الحرمين الشريفين مباشرة، عبر لجنة وزارية يرأسها سمو ولي العهد، ولجنة تنفيذية يرأسها سمو نائب الوزير لتعليم البنات ويشترك في عضويتها أطراف لا ينتمون إلى وزارة التربية، وهذا مما يعطي المشروع دافعية أكبر للعطاء، واستقلالاً في القرار، وبعداً عن النظرة الجزئية للتطوير، والتي تسيطر – عادة – على كل فرد ينتمي إلى مؤسسة ما، باعتبار ذلك من الطبيعة البشرية.

إن هذه المعطيات؛ بقدر ما تعطي قيمة وأهمية أكبر للمشروع؛ فإنها تلقي على كاهل القائمين عليه مسؤولية أعظم، فهم مسؤولون الآن أمام المجتمع كله، بمؤسساته وأفراده عن مدى تحقيق الأهداف المرجوة، ولن يكون أمامهم كثير من الفرص للاعتذار عن تحقيق الأهداف. فقد ارتبطوا بأعلى الهرم الإداري، وتمكنوا من نيل أضخم ميزانية رصدت في المنطقة لتطوير التعليم، وأعطوا الفرصة للعمل بحرية خارج بيروقراطية الإدارة الحكومية. فالقطاع الخاص اليوم أقدر على العمل كشريك في التخطيط والبرمجة لمثل هذا المشروع، وهو أقدر بلا شك على العمل كمنفذ لتلك الخطط والبرامج بفاعلية وكفاءة أكبر تحت إشراف ومتابعة قيادة المشروع ولجنته الوزارية والتنفيذية ولجانه الفرعية.

محاور المشروع:

على الرغم من قلة ما نشر من معلومات تتعلق بصلب عمل المشروع؛ فإنه يمكن التعرف على ملامحه من خلال بعض التصريحات والبيانات الصحفية والإصدار التعريفي بالمشروع. فقد أكدت تصريحات المسؤولين عن المشروع أنه يأتي استجابة لتطلعات خادم الحرمين الشريفين وتنفيذاً لسياسة التعليم في المملكة التي تقضي بأهمية وضرورة مواكبة التطور العلمي والتقني، واستجابة لمتطلبات «وثيقة التعليم» التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستجابة لخطة التنمية الثامنة، وتطلعات المواطنين التي عبروا عنها وتمحورت خلال

اللقاء السادس للحوار الوطني الذي عقد عن التعليم.. الواقع وسبل التطوير.

كما أن هذا المشروع يتكون - كما هو معلن – من أربعة محاور تهدف إلى التكامل في العملية التعليمية وهذه البرامج تتناول: شؤون المناهج والمعلمين والفصول الدراسية والأنشطة غير الصفية وذلك عن طريق تطوير وصناعة المناهج وتدريب المعلمين وتهيئة البيئة التعليمية في الفصول الدراسية والعناية بالأنشطة والمهارات خارج الفصول الدراسية.

محور المناهج:

يهدف برنامج تطوير وصناعة المناهج التعليمية إلى تنمية شخصيات الطلاب العلمية والعملية ومهارات التفكير والتعليم الذاتي وتعزيز القيم الإسلامية والأخلاق والولاء للأسرة والمجتمع والوطن وتقدير المكتسبات الوطنية والمحافظة عليها، والتوازن بين السنوات والمراحل الدراسية وما يقدم فيها من كم معرفي، والمواءمة بين المحتوى وربطه بالتقدم العلمي والتطور المعرفي المستمرين.

ويتحقق ذلك من خلال ما يزيد على 15 آلية للتنفيذ تشمل الرؤى والخطط وتحديد المهارات وربط المحتوى والتفاعل والتقييم

واعتماد المنهج الرقمي من خلال بوابة تعليمية إلكترونية.

محور المعلم:

يهدف إلى الاستمرارية في تطوير كفاية المعلم والمعلمة وتأهيل القيادات التربوية في الإدارة والإشراف ومختلف حقول العملية التربوية والتعليمية وذلك من خلال تزويد المعلمين بالخبرات والمهارات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات لتوظيفها في مجال عملهم، وتنمية قدراتهم التدريسية والقيادية في ضوء مفهوم الكفايات والمهارات والتعامل مع المتغيرات وتنمية السمات الإيجابية وتعزيز الانتماء للوطن ومهنة التدريس ومهمة التربية. وسيتم ذلك من خلال سبعة برامج تدريبية تتناول برامج تخصصية في المواد الدراسية والإدارة المدرسية والإشراف التربوي والحاسب الآلي ومهارات البناء الذاتي وصقل المواهب والمهارات وتعزيز الولاء المهني والوطني والقياس والتقويم وسيطبق هذا البرنامج على ما يزيد على أربعمائة ألف معلم ومعلمة وسيكون عوناً لكل معلم ومعلمة لتحقيق أهداف قياداتهم ووطنهم ومواطنيهم وأولياء أمور طلابهم كما سيعزز من تعلقهم بمهنتهم والمتمثل بأخلاقيات التعليم إعداداً واستعداداً وأداءً.

محور البيئة التعليمية:

يهدف إلى زيادة فاعلية البيئة التعليمية داخل الفصل من خلال توفير المتطلبات التقنية من أجهزة حاسب وسبورات تفاعليه وأجهزة عرض وشبكات اتصال محلية داخل المدرسة وخارجية بخدمات الإنترنت، وتوظيف هذه التجهيزات لخدمة المعلم والطالب على السواء بحيث تساعد المعلم على أداء عمله على افضل وجه وبأفضل طريقة، كما تمكن الطالب من أن يكون محور العملية التعليمية ومشاركاً متفاعلاً مع أسلوب التعلم الذاتي وليس عنصراً متلقياً مما يساعد على تجاوز مرحلة التلقين، كما سيسهم هذا البرنامج بشكل ملحوظ في نشر ثقافة استخدام التقنية بين أفراد المجتمع وتنمية الذات لدى الفرد.

محور النشاط غير الصفي:

ويتمثل البرنامج الرابع في النشاط غير الصفي وذلك بالاستفادة من أوقات الطلبة خارج الفترة الدراسية المتعارف عليها حالياً حيث سيتم التركيز على البناء المتكامل لشخصية الطالب ورفع المستوى الصحي والثقافي وتنمية الملكات الذاتية والرؤى الجمالية والمواهب البدنية والذهنية والفكرية واللغوية والمهارية وغيرها وإذكاء روح التنافس الإيجابي في مجالات الإبداع والابتكار وتقوية وتحفيز المشاركة في الأعمال والأنشطة الجماعية وتعزيز صلة الطالب بالمجتمع والعناية بالتربية الأخلاقية من خلال الممارسات العملية في الحياة.

وسيتم ذلك من خلال ما يزيد على عشرة برامج منها حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية والنشاطات العملية والثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية والتقنية والأنشطة الكشفية والتقوية للمقررات المدرسية.

أهمية المحاور:

إن تحديد محاور المشروع يعطي رسالة واضحة يمكن في ضوئها تحديد مجالات العمل، وبالتالي قياس ما يتحقق من نتائج، مع ملاحظة أن هذه المحاور تكاد تغطي كل ما له علاقة بالتعليم:

فالمناهج – وإن كان المفهوم السائد لها هو المقرر الدراسي – فإنها تعني العناية بكل ما تقدمه المدرسة لطلابها بهدف تربيتهم وتعليمهم، يدخل ضمن ذلك إعداد المقرر والوسائل والمعلم والنشاطات والخدمات الإرشادية والتقويم والمرافق وغير ذلك، وبالتالي فإن محور المناهج يتضمن جميع المحاور، وإذا كان المراد هنا بالمنهج المقرر الدراسي فإن ذلك يعني الاهتمام به من حيث تطوير أهدافه لتتواءم مع أهداف التربية والتعليم في هذه المرحلة، دون أن يخل ذلك بالثوابت، ومن ثم تحديث محتواه بما يحقق ذلك التواؤم، وتطوير أسلوب تقديمه من حيث بناء الكتاب المدرسي المقروء أو المسموع أو المرئي، أو تحويله إلى وسائط الكترونية ثابتة أو تفاعلية، أو جعله بوابة للمعرفة بحيث يوصل الكتاب المدرسي الطالب إلى مصادر التعلم التي لا تقف عند حد.

أما محور المعلم: فهو أكثر العناصر تأثيراً في تحقق أهداف التربية والتعليم، بل إن المعلم – بحسب تفاعله – قادر على بعث الحياة في مقرر جامد، كما إنه قادر على قتل مقرر حي، وإذا كانت المملكة العربية السعودية قد مرت بفترات كانت الحاجة فيها أكبر للكم ولو على حساب الكيف لسد حاجة وقتية، وترتب على ذلك تكليف خريج الثانوية وربما المتوسطة والابتدائية بالتدريس، فإن الوقت الآن مناسب جداً للاختيار والانتقاء، على الرغم من تحفظي الشخصي على اتهام ذلك الجيل بأنه جيل الضرورة، فقد كان رغم قلة تأهيله ذا شخصية أقوى، واطلاع أكبر، ودافعية وانتماء أعظم نحو المهنة، وربما ساعد على ذلك ثقة أولياء الأمور بالمدرسة، وقوة التعليم الذي خرج ذلك الجيل. والآن تعلق آمال كبيرة بهذا المشروع لترميم قصور سنوات سد الحاجة إن صحت التسمية عبر إعادة التأهيل، وتكثيف التدريب على رأس العمل، وتفعيل اختبارات الكفايات، والعمل بالرخصة المهنية، وتقوية أنظمة تقويم الأداء الوظيفي، مع العمل في خط متواز وإيجابي لمكافأة المحسن، وتكريمه، ليس معنوياً فحسب، بل ومادياً، بل إننا في حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى للتشدد في شروط الالتحاق بالمهنة، والتشدد في شروط الاستمرار فيها، حفاظاً على مستقبل أبنائنا وبناتنا.

أما البيئة التعليمية فهي الحاضنة لكل ما يبذل من جهود، وهي تبدأ بتوفير البنية التحتية للتعليم من مبان ومرافق تعليمية، ومروراً بما تحتاجه من تجهيزات ومستلزمات، وانتهاء بمسابقة (لا ملاحقة) التطور العالمي في تقنيات التعليم، فتحويل المقررات إلى وسائط إلكترونية – مع جماله – فإنه لم يعد الهدف، بل الهدف جعل الوسائط الالكترونية وسيلة للمعرفة، وتفعيلها لتكون العلاقة بين المعلم والطالب في شرح الدرس وتطبيق التمارين وإجراء التقويم علاقة الكترونية، تختصر الزمن، وتفتح نوافذ المعرفة، فإتقان المعلم اليوم ليس في إيصال المعلومة للطالب، فالمعلومة لم تعد هدفاً لأنها متقادمة مهما كانت حديثة،

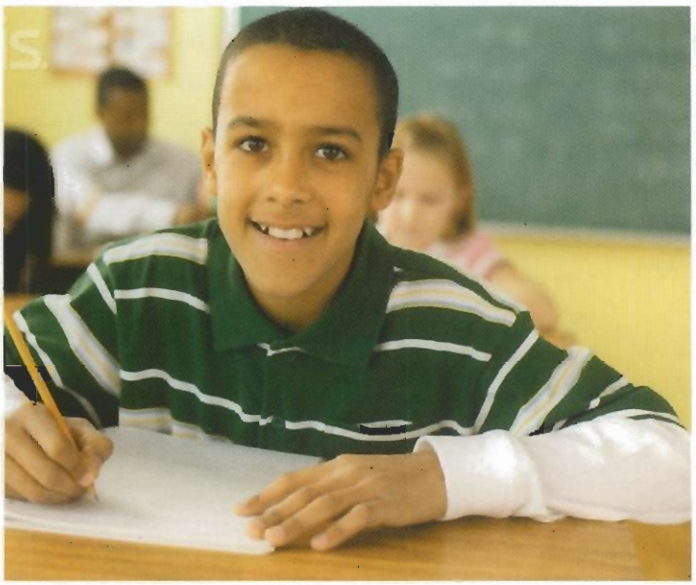

بل الإتقان في تدريب الطالب كيف يتعلم، ويبحث عن المعلومة، ويميز الحقيقة، وخاصة في ظل السيولة العالمية العظيمة في أوعية المعرفة، وتضاعفها كل لحظة، مما يلزمنا أن نعطي أبناءنا مفاتيح المعرفة لا المعرفة ذاتها، ونعطيهم أدوات الحكم والتمحيص لا الأحكام الجاهزة التي قد تصدق على حالة وتخطئ في حالة أخرى.

أما النشاط اللاصفي فهو – حقاً – من مميزات مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم؛ فقد تابعت بعض المبادرات الإقليمية فلم ألاحظ فيها تركيزاً على النشاط إلا باعتباره وسيلة من الوسائل، بينما جعله مشروع الملك عبد الله ركناً أساساً مثله مثل المنهج والمعلم والبيئة التعليمية، ومصدر شعوري بالفخر في إدراج النشاط كركن من أركان المشروع يأتي من الدور المتعاظم له في بناء شخصية الطالب، وتكوين اتجاهاته، وتعديل سلوكه، وإكسابه المهارات التي نحتاجها لتحقيق أهداف التربية والتعليم. فالنشاط الفعال والناجح يبني شخصية الطالب ويؤثر فيها دون أن يشعر، ويمكن وصفه بأنه يدخل للطالب من الأبواب الخلفية لشخصيته، ليؤثر فيها دون صعوبة. ولو رجع كل منا بذاكرته إلى الوراء، ولاحظ المشاهد التي لا تزال عالقة بذاكرته لوجد أن معظمها إنما هي أنشطة طلابية ربما قصدت بها المدرسة التربية والتعليم أو لم تقصد. فإذا أحسنا التخطيط للأنشطة غير الصفية، وأتقنا بناءها، وانتقاء برامجها، والإشراف عليها، وربطناها بأهداف المراحل الدراسية، فإننا قادرون بإذن الله على تحقيق أكبر قدر من أهداف التربية والتعليم دون مشقة بالغة، ومن نافلة القول أن نؤكد أن هذا يستدعي حسن إعداد المعلم، وإعادة تأهيله وتدريبه، وتمليكه مهارات التخطيط والإعداد والإشراف والتنفيذ والتقويم لبرامج النشاط، مع ما يستلزمه ذلك من معرفة خصائص النمو، والفروق الفردية، وتحديد الاحتياجات.

إن النشاط الطلابي اللاصفي يمكن أن تقوم عليه مدرسة كاملة – خاصة في المرحلة الابتدائية – لها مناهجها، ومعلموها، وبرامجها، فالمقصود تحقيق أهداف المنهج لا مجرد تنفيذ الحصص الدراسية، وإذا أمكن تحقيق ذلك دون فصل دراسي فما المانع إذن؟